مقدمة:

اقترح سعادة الدكتور/جاسم المناعي المدير العام رئيس صندوق النقد العربي ، أن تكون تجربة السياسة النقدية في الجمهورية اليمنية هي احد بنود جدول أعمال اجتماع الدورة الاعتيادية التاسعة والعشرين لمحافظي المصارف ومؤسسات النقد العربية ،

وعليه .. يسعدني ان أقدم هذه التجربة لأصحاب المعالي والسعادة محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية تحت عنوان ((**تجربة السياسة النقدية وإصلاح القطاع المصرفي في الجمهورية اليمنية)).**

وسيلاحظ المطلعون على هذه التجربة ما يلي :

- ان التجربة حديثة العهد ، فليست موغلة في القدم كبعض التجارب التي تم استعراضها في مثل هذه الاجتماعات .
- رغم أن عمر التجربة الفعلي قصير (عشر سنوات) إلا أنها غنية بعشرات الإجراءات التي تم اتخاذها خلال هذه الفترة القصيرة ، ولاشك ان كل إجراء يتطلب بحثا مستقلا بحد ذاته .

وما كتب في هذه الورقة مجرد عناوين رئيسية توضح ملامح هذه التجربة .

قسمت الورقة الى خمسة اقسام:

القسم الاول : الأوضاع خلال الفترة ٩٠ – ١٩٩٤ قبل تنفيذ برنامج الإصلاح بما في ذلك تعدد أسعار الصرف ونتائج هذه الفترة.

القسم الثاني : الإصلاحات خلال الفترة ٩٥ – ١٩٩٦ في مجال السياسة النقدية والمالية العامة ونتائج هذه الإصلاحات .

القسم الثالث: نقلة نوعية في مجال السياسة النقدية وإصلاح القطاع المصرفي خلال ٩٧ – ١٩٩٩ والنتائج التي تم تحقيقها .

القسم الرابع: مرحلة الاستقرار وتفعيل ادوات السياسة النقدية ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥ .

القسم الخامس : تقييم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لاداء البنك المركزي من خلال بعثة الـ FSAP وترتيبات التقييمات الوقائية .

كما تم التعرض لما يشهده البنك المركزي من تطوير انظمة الدفع والتجهيزات الحديثة ودور البنك المركزي في إعادة جدولة المديونية اليمنية في نادي باريس وجهوده في مكافحة الارهاب وغسل الأموال ، ودوره المميز في تنفيذ الموازنة العامة للدولة (Treasury) .

وفي الاخير لا يسعني إلا ان أتقدم بالشكر لسعادة الدكتور جاسم المناعي المدير العام رئيس الصندوق الذي اتاح لي مثل هذه الفرصة وللعاملين في صندوق النقد العربي .

والشكر موصول للاخ/علي محمد النويره الذي بذل جهدا مميزا في تنسيق واخراج هذه الورقة الى حيز الوجود .

والله ولي التوفيق ،،

احمد عبد الرحمن السماوي
محافظ البنك المركزي اليمني

تمهيد

١- ورثت دولة الوحدة اليمنية (الجمهورية اليمنية)وضعا اقتصاديا أقل ما يوصف بأنه صعب ، فقد كلف اندماج مؤسسات دولة الوحدة مبالغ طائلة كمرتبات ونفقات جارية ، وزاد الإنفاق على الباب الأول من الموازنة (المرتبات وما في حكمها) في الستة الأشهر الأولى من عام ١٩٩١م الى ٢٢٠% مقارنة بما كان عليه في الفترة المماثلة في الستة الأشهر الأولى من عام ١٩٩٠ ، ووصلت نسبة الباب الأول الى مصروفات الموازنة إلى حوالي ٧٠% ، واستمر هذا الأمر يتفاقم سنة بعد أخرى وحتى نهاية ١٩٩٤.

٢- قامت حرب الخليج الثانية وتسببت في عودة ما يقارب (٧٥٠) الف مغترب يمني شكلوا عبئا كبيرا على الاقتصاد وتوقفت المساعدات التي كانت تأتي من دول الخليج وترتب على ذلك توقف تنفيذ المشاريع التي كانت تمول من هذه الدول .

٣- انهيار الاتحاد السوفيتي ونضوب المساعدات من الكتلة السوفيتية ، وورثت دولة الوحدة مديونية للاتحاد السوفيتي (الروسي فيما بعد) التي وصلت الى حوالي (٧) مليار دولار بالإضافة الى مديونية أخرى حوالي (٤) مليار دولار.

القسم الأول:

الأوضاع خلال الفترة ٩٠- ١٩٩٤ قبل تنفيذ برنامج الإصلاح:

كانت مهمة البنك المركزي في هذه الفترة مجرد طبع كميات كبيرة من أوراق النقد وضخها للاقتصاد ، لاسيما والبنك المركزي يقوم بأعمال الخزينة Treasury . ولم يستخدم البنك أي أداة من أدوات السياسة النقدية لامتصاص السيولة والسيطرة على التضخم ، وان كان هناك فوائد على التسهيلات والقروض وصلت الى ١٧% وفوائد على الودائع تراوحت ما بين ١٠ - ١٥% وبمقارنتها بالتضخم الذي وصل الى ما بين ٧٣-١٠٠% فقد كانت سالبة بكل المقاييس .

تعدد أسعار الصرف :

كان هناك العديد من أسعار الصرف

١- سعر صرف رسمي (١٢) ريالا للدولار : وكان يستخدم لقيد العمليات المالية الخاصة بالحكومة والإيرادات من صادرات النفط وسحوبات القروض وغير ذلك من الموارد التي تخص الحكومة وفي نفس الوقت كان يستخدم لقيد نفقات الحكومة كسداد القروض وفوائدها وواردات السلع الغذائية (القمح والدقيق) ونفقات الوفود والعلاج في الخارج .

٢- السعر الجمركي (١٨) ريالا للدولار : وكان يستخدم لتقدير الإيرادات الجمركية في الموانئ والمطارات وكان يهدف الى زيادة إيرادات الموازنة العامة للدولة من الجمارك ويتم استثناء السلع الأساسية (القمح والدقيق) من هذا السعر.

٣- سعر البعثات الدبلوماسية اليمنية في الخارج (٥,٥ ريال للدولار): ويتم تحويل مرتبات الموظفين العاملين بالسفارات اليمنية بهذا السعر وتتحمل الموازنة العامة الفارق بين السعر الرسمي (١٢) ريالا للدولار والسعر الدبلوماسي (٥,٥) ريالات للدولار .

٤- سعر تشجيعي (٢٥) ريالا : وكان يستخدمه البنك المركزي لشراء العملات الأجنبية من السفارات والهيئات الأجنبية وشركات النفط ، وقد ألزمت البنوك الأجنبية بتوريد مشترواتها من هذه الجهات الى البنك المركزي بنفس السعر .

٥- سعر السوق الموازي : يتذبذب صعودا وهبوطا بحسب العرض والطلب حيث وصل التذبذب ما بين ١٠٠-١٣٠ ريالا للدولار وكان هذا التدهور يعكس الحالة الاقتصادية التي عانت منها البلاد في تلك الفترة . الجدول رقم (١)

محصلة الفترة ٩٠ ــ ١٩٩٤:

١- قدر عجز الموازنة ما بين ١٧-٢٢% من الناتج المحلي الإجمالي يمول بكامله من البنك المركزي .

٢- تضخم تراوح ما بين ٧٣ - ١٠٠% سنويا .

٣- تذبذب في أسعار الصرف إذ كان يصل الفرق بين سعر الصباح والمساء في اليوم الواحد الى عدة ريالات مما أدى الى الكثير من المضاربات في العملات الأجنبية والتوجه نحو شراء الأراضي والعقارات وتخزين السلع .

٤- نمو الناتج المحلي الإجمالي كان في بعض السنوات سالبا وفي أحسن الأحوال لم يكن يتعدى ١- ٢% .

القطاع المصرفي خلال هذه الفترة:

يتكون القطاع المصرفي اليمني خلال هذه الفترة من :

- البنك المركزي اليمني — الناتج عن اندماج مصرف اليمن (عدن) والبنك المركزي اليمني (صنعاء) .
- ثلاثة بنوك متخصصة — الصناعي ، الزراعي ، الإسكان .
- بنك قطاع مختلط — البنك اليمني للإنشاء والتعمير ٤٩% قطاع خاص و٥١% قطاع عام .
- بنك قطاع عام — البنك الأهلي اليمني ١٠٠% ملك للدولة .
- أربعة فروع لبنوك عربية وأجنبية — اندوسويس ، البنك العربي ، يونايتد بنك ، بنك الرافدين .

- ثلاثة بنوك قطاع خاص بنك اليمن الدولي ، بنك اليمن والكويت ، البنك التجاري اليمني.

وكانت استنتاجات بعثة البنك الدولي في مذكرتها عن القطاع المصرفي في الجمهورية اليمنية المؤرخة في ١٩٩٦/٩/٣٠ انه إذا كانت البنوك المتخصصة وبنوك القطاع العام والمختلط ستضع مخصصات للقروض المشكوك في تحصيلها المتراكمة فان الخسائر التي ستنشأ عن هذه المخصصات سوف تفوق وتمحو رأس المال والاحتياطيات . الجدول رقم(٢).

كان إجمالي الودائع في القطاع المصرفي اليمني حوالي ٥٠ مليار ريال ، واتسم النظام المصرفي في ذلك الوقت بمستوى منخفض من الوساطة المالية ، فقد كان إجمالي القروض والسلفيات أواخر عام ١٩٩٤م حوالي (١٧) مليار ريال وكانت هناك مبالغ كبيرة من النقد محتفظ بها خارج القطاع المصرفي بسبب التفضيل القوي لدى الجمهور لإدارة معاملاته نقدا . وكان إجمالي رؤوس أموال القطاع المصرفي اليمني والاحتياطيات أواخر عام ١٩٩٤ حوالي (٣) مليار ريال.

القسم الثاني :

الإصلاحات خلال الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٦:

يتضح من الاستعراض أعلاه ان الاقتصاد اليمني قد عانى من صدمات داخلية وخارجية وكان عام ١٩٩٤ ذروتها ، ففي صيف ١٩٩٤ نشبت الحرب بين الشرعية الدستورية والانفصاليين وقدرت تكاليفها بحوالي (١١) مليار دولار ، وما ان وضعت الحرب أوزارها حتى بدأت القيادة السياسية تتلمس الطريق نحو الإصلاح ، وتم إعداد برنامج إصلاح من جانب الحكومة تضمنته الموازنة العامة للدولة للعام المالي ١٩٩٥ وكان من ضمن هذه الإجراءات تعبئة الموارد العامة للدولة وتحرير أسعار بعض السلع المدعومة وزيادة أسعار المنتجات البترولية ورفع تعرفة الكهرباء ومحاصرة نفقات الموازنة غير الإنمائية وإزالة القيود على أسعار النقل ورسوم المواصلات والشروع في برنامج للخصخصة .

الإصلاحات في مجال السياسة النقدية خلال عام ١٩٩٥:

١- تحرير أسعار الفائدة المدينة .
٢- إلغاء الفوائد الميسرة على القروض المقدمة من البنك المركزي للحكومة والمؤسسات العامة .
٣- تحديد فوائد تأشيرية على الودائع ٢٠-٢٢% .
٤- توحيد وتخفيض سعر الصرف الرسمي والجمركي الى ٥٠ ريال للدولار بدلا من ١٢ ، ١٨ ريال للدولار .
٥- السماح للبنوك بالتعامل في سوق الصرف بالسعر الحر .
٦- إصدار أذون الخزانة ولأول مرة بهدف تمويل عجز الموازنة من مصادر غير تضخمية وكأداة لامتصاص السيولة الفائضة وتم إصدارها خلال ديسمبر ١٩٩٥ ويناير وفبراير ١٩٩٦ ولأجل شهر واحد ، وقد بلغت قيمة الاذون خلال الثلاثة شهور٨،٩٨٧ مليون ريال .
٧- سحب كافة أرصدة المؤسسات العامة والوزارات والمصالح الحكومية من البنوك التجارية الى البنك المركزي اليمني ، اذ كانت مصدرا من مصادر المضاربة بأسعار

الصرف ، وقد تكفل البنك المركزي بتمويل متطلبات هذه الجهات من النقد الأجنبي بالسعر المعلن من البنك المركزي .

الإصلاحات في مجال المالية العامة خلال عام ١٩٩٦:

ولمزيد من محاصرة عجز الموازنة العامة باشرت الحكومة الإجراءات التالية خلال عام ١٩٩٦:

- إصلاحات في مجال التعرفة الجمركية .
- توسيع قاعدة الضريبة على الإنتاج سواء للسلع المنتجة محليا او نظيراتها المستوردة .
- تحديد سقوف للإنفاق غير التنموي .
- ترشيد الإعفاءات التي يمنحها قانون الاستثمار التي لاتبررها المبادئ الاقتصادية السليمة .
- حصر الدعم الإجمالي في الموازنة العامة للدولة .

الإصلاحات في مجال السياسة النقدية خلال عام ١٩٩٦:

١- رفع فوائد الإيداع التأشيرية الى ٢٥ – ٢٧% .

٢- إصدار أذون الخزانة لفترة استحقاق أطول (٩١ يوما ، ١٨٢ يوما) .

٣- تخفيض سعر صرف الريال من(٠ ٥ ريالا) الى (١٠٠ ريال) للعمليات الحسابية للموازنة العامة ويستخدم هذا السعر للمعاملات بين وزارة المالية والبنك المركزي وفي تقييم المعاملات الجمركية ، وتتم جميع عمليات البنك المركزي الأخرى على أساس سعر الصرف في السوق .

٤- اصدر البنك المركزي تعميما للبنوك في مايو ١٩٩٦ بتصنيف التسهيلات الائتمانية وكيفية احتساب المخصصات اللازمة لها ، ويتم الاحتساب عن طريق لجان داخلية مستقلة عن الجهات التي تتخذ القرار الائتماني وصنفت التسهيلات الى :

- ديون دون المستوى ويعمل لها مخصص ١٥% .
- ديون مشكوك في تحصيلها ويعمل لها مخصص ٤٥%

- ديون رديئة ويعمل لها مخصص ١٠٠%

٥- في سبتمبر ١٩٩٦ تمت المرحلة الأولى من إعادة جدولة الديون في نادي باريس للدول الأعضاء في النادي (لم يكن الاتحاد الروسي عضوا في ذلك الوقت) وحصل اليمن على إعفاء من ثلثي الديون الرسمية المستحقة حتى ١٩٩٧/٦/٣٠م على أساس صافي القيمة الحالية (NPV) .

نتائج الإصلاحات التي تمت خلال ١٩٩٥ ، ١٩٩٦م:

لقد تمت الإجراءات المشار إليها في إطار الإصلاح والتصحيح الهيكلي الذي تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي ، وقد تم التركيز في هذه الورقة على جوانب الإصلاح التي تمت في المجال النقدي والنتائج المحققة في هذا المجال على النحو التالي :

١- الودائع لدى البنوك التجارية ارتفعت من (٥٠) مليار ريال نهاية عام ١٩٩٤م الى (٩٨) مليار ريال نهاية عام ١٩٩٥ والى (١٢٠) مليار ريال نهاية عام ١٩٩٦ وهذا يعكس الثقة لدى المتعاملين مع البنوك التجارية .

٢- السلفيات والقروض ارتفعت من (١٧ مليار ريال) في نهاية عام ١٩٩٤ الى (٣٥ مليار ريال) في نهاية عام ١٩٩٥ ولكنها انخفضت الى (٣١ مليار ريال) في نهاية عام ١٩٩٦م بسبب ارتفاع أسعار فائدة الإقراض.

٣- التضخم انخفض من حوالي ٧٣% في نهاية عام ١٩٩٤ الى ٥٧% في نهاية عام ١٩٩٥ والى ٢٧% في عام ١٩٩٦م بسبب انخفاض عجز الموازنة وتمويله بطريقة غير تضخمية (اذون الخزانة).

٤- نمو العرض النقدي العريض انخفض من حوالي ٣٥% في نهاية عام ١٩٩٤ الى ٢٠% عام ١٩٩٥ والى ٩% عام ١٩٩٦.

٥- استقر سعر الصرف في السوق (السعر المعوم) ما بين ١٢٥ – ١٣٠ ريالا للدولار وكان سعر الصرف قد وصل في مايو ١٩٩٥ الى ما بين ١٥٥ – ١٦٠ ريالا للدولار . الجدول رقم (٣).

القسم الثالث:

نقلة نوعية في أداء السياسة النقدية وإصلاح القطاع المصرفي ١٩٩٧- ١٩٩٩م

في يناير ١٩٩٧ قامت بعثة استطلاعية من البنك الدولي بزيارة للجمهورية اليمنية بهدف التحضير لبرنامج لإصلاح القطاع المالي وفي قمته البنك المركزي اليمني وسمي البرنامج Financial Sector Adjustment Credit وسمي اختصارا FSAC وتم اقتراح مصفوفة مبدئية لإصلاح القطاع المصرفي أهم بنود هذه المصفوفة :

١- الأنظمة الاحترازية.
٢- المراجعة الخارجية لحسابات البنوك .
٣- معايير إدارة مخاطر الائتمان .
٤- نطاق وصلاحيات المراجع الخارجي .
٥- تغييرات مقترحة للقوانين المتعلقة بالقطاع المالي .
٦- الخصم الضريبي للمخصصات للقروض المصنفة .
٧- القضايا الرئيسية في خصخصة البنك الأهلي اليمني (قطاع عام ١٠٠%) .

وفي مايو ١٩٩٧ قامت بعثة أخرى من البنك الدولي بزيارة للجمهورية اليمنية بهدف الاتفاق النهائي على الخطوط العريضة لمصفوفة الإصلاح للقطاع المصرفي والذي ستتم مساندته بقرض من هيئة التنمية الدولية IDA سمي بتسهيل تصحيح القطاع المالي بمبلغ (٨٠) مليون دولار أمريكي يدفع بشريحتين : الشريحة الأولى (٥٠) مليون دولار والشريحة الثانية (٣٠) مليون دولار . القرض يتم سداده على مدى اربعين عاما مع عشر سنوات سماح ليس عليه فائدة وانما رسوم خدمات ٠,٧٥% .

ويتطلب لكل شريحة تحقيق انجازات يتفق عليها بين المقرض (IDA) والمقترض (الجمهورية اليمنية) وفي تواريخ معينة ، وكانت أهم بنود هذه الإصلاحات على النحو التالي :

١- إصلاحات قانونية

- قانون البنوك التجارية
- قانون البنك المركزي

- قانون للتأجير التمويلي
- قانون مكافحة غسل الاموال
- تعديل قانون ضريبة الدمغة
- تعديل قانون ضريبة الدخل .

٢- إطار تنظيمي:

- تعديل نظام كفاية رأس المال .
- إصدار نظم إدارة مخاطر الائتمان .
- تعديل النظم الاحترازية (تصنيف القروض والمخصصات – انكشاف النقد الأجنبي).
- إصدار نظام حول مخاطر التركز – والإقراض لذوي العلاقة .
- إصدار معايير محاسبيه للبنوك .

٣- القدرات الرقابية للبنك المركزي.

- هيكل أجور مستقل عن الخدمة المدنية .
- توظيف مجموعة من ذوي المؤهلات العليا .
- إعداد برنامج لتطوير الرقابة الميدانية .
- تصنيف محافظ القروض للبنوك واحتساب المخصصات.
- إصدار نظام للمراجعة الداخلية لحسابات البنوك .
- الاتفاق مع البنوك لعمل مخصصات والوفاء بنسبة كفاية رأس المال ٨% .
- تحسين قاعدة البيانات في البنك المركزي.
- إعداد قائمة شهرية بأسماء المقترضين المتأخرين عن دفع التزاماتهم للبنوك التجارية سميت قائمة الإشعار Notification System وتوزع على البنوك بصورة دورية ويتم الإدراج في هذه القائمة بناء على طلبات البنوك ويتم التأكد من مبررات الإدراج من جانب قطاع الرقابة على البنوك في البنك المركزي ، ويقوم البنك المركزي بالإدراج في القائمة لذوي العلاقة من أعضاء مجالس الإدارات ومدراء البنوك المعنيين في حالة تأخرهم عن الدفع .

٤- تخفيف القيود على المصارف:

- السماح بالإقراض بالعملات الأجنبية لمشاريع تدر دخلا بالنقد الأجنبي.
- إزالة القيود على الرسوم والمصاريف البنكية .
- إعطاء فوائد على متطلبات الاحتياطي الإلزامي.

٥- حل مشكلة ديون المؤسسات العامة :

- منع البنوك التجارية من منح قروض للمؤسسات العامة .
- قيام الحكومة بتنظيف القروض غير الجيدة للمؤسسات العامة .
- نقل الديون الجيدة للمؤسسات العامة الى البنك المركزي .

٦- إعداد برنامج إصلاح شامل لبنوك القطاع العام والمختلط :

- خصخصة البنك الأهلي .
- تقييم أوضاع (البنك الزراعي – البنك الصناعي – بنك الإسكان)
- إعداد مراجعة تشخيصية للبنك اليمني للإنشاء والتعمير (٥١% قطاع عام ، ٤٩% قطاع خاص) .

٧- إنشاء مجلس أعلى للمعايير المحاسبية الموحدة .

<u>نتائج هذا البرنامج في الواقع العملي :</u>

تم البدء في تنفيذ المصفوفة من منتصف ١٩٩٧ واستمر التنفيذ خلال الأعوام ٩٨ ، ١٩٩٩ واعد البنك الدولي تقريره عن استكمال التنفيذ Implementation Completion Report في ٣٠ سبتمبر ١٩٩٩م ولعله من المفيد أن نقتبس بعض العبارات التي وردت في ICR حول تنفيذ المشروع : (تنفيذ المشروع يعتبر مرضيا ، تحسنت قدرات الرقابة للبنك المركزي بشكل هائل وفي الوقت الحاضر فإن الوظائف الرقابية للبنك المركزي تلتزم على نطاق واسع بالمبادئ الرئيسية التي أسستها لجنة بازل ، ان تنفيذ الإصلاحات التي تقع تحت المسئولية المباشرة للبنك المركزي كان ناجحا بشكل عام) .

نتائج تنفيذ المصفوفة:

١- تم إعداد قانون البنوك التجارية وتم إصداره برقم (٣٨) لسنة ١٩٩٨م ويعتبر من أفضل القوانين حيث أعطى صلاحيات واسعة للبنك المركزي اليمني في الترخيص وسحب الترخيص والإشراف والرقابة على البنوك وصلاحيات تعيين المراجعين القانونيين ورفع رأس المال للبنوك التجارية وأعطى للبنك المركزي صلاحيات فرض العقوبات ووضع اليد على البنوك التي تدير أعمالها بطريقة غير سليمة وصلاحية التصفية .

٢- خلال هذه الفترة تم إعداد قانون البنك المركزي اليمني وتم إصداره برقم (١٤) لسنة ٢٠٠٠ وحدد الهدف الرئيسي للبنك المركزي : ((تحقيق استقرار الأسعار وتوفير السيولة المناسبة والملائمة على نحو سليم لإيجاد نظام مالي مستقر يقوم على آلية السوق)) ، ولتحقيق هدف الاستقرار ، على البنك المركزي :

- تبني وتنفيذ سياسة نقدية تنسجم مع هدفه الرئيسي .
- تحديد نظام سعر الصرف الأجنبي بالتشاور مع الحكومة .
- الترخيص للبنوك وحيازة وإدارة الاحتياطيات الخارجية الرسمية .
- تشجيع وتبسيط إجراءات أنظمة المدفوعات .
- العمل كبنك ومستشار ووكيل مالي للحكومة .

ونص القانون ان على البنك اتباع الأساليب الإدارية والمحاسبية التي يجري العمل بها في البنوك ولا يتقيد بالقوانين والنظم واللوائح المعمول بها في أجهزة الدولة ومؤسسات القطاع العام والمختلط ، وقد يكون من المناسب ان نشير هنا الى المادة الثالثة من القانون التي منحت البنك استقلالية كاملة حيث نصت على **((يقوم البنك المركزي بأداء مهامه وفقا لأحكام قانونه مستقلا تماما عن أي سلطة أخرى في تحقيق أهدافه ولن يتلقى التعليمات من أي شخص أو جهة إلا وفقا لأحكام قانونه))** واوجب على كل الجهات **((احترام استقلاليته ولا يجوز التدخل في أنشطة البنك أو التأثير على قراراته))** .

٣- تم تعديل قانون الضرائب لإزالة ضرائب الدمغة على المعاملات المالية .

٤- تم تعديل قانون ضرائب الدخل للسماح بالخصم الضريبي للمخصصات التي تكون بتعليمات من البنك المركزي وتم النص على ذلك أيضا في قانون البنوك ((**ان أي بنك لن يكون ملزما بدفع ضريبة على مخصصات وخسائر لقروض محددة تكون التزاما بتعليمات البنك المركزي**)).

٥- تم بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية IFC إعداد مشروع قانون للتأجير التمويلي .

الإصلاحات في البنوك التجارية وبنوك القطاع العام والمختلط:

تم تنفيذ الإصلاحات الخاصة بالبنوك التجارية وبنوك القطاع العام والمختلط وعلى النحو التالي:

١- تم رفع الحد الأدنى لرأس مال أي بنك من البنوك التجارية القائمة بالتدرج من ٢٥٠ مليون ريال ثم الى ٥٠٠ مليون ريال ، ٧٥٠ مليون ريال .

٢- حل مشكلة الديون الرديئة للمؤسسات العامة وخاصة لدى بنوك القطاع العام والمختلط وتحملت الموازنة العامة سداد هذه الديون .

٣- تم عمل دراسة تشخيصية للبنوك المتخصصة من قبل مراجعي حسابات مستقلين مرتبطين ببيوت محاسبية دولية ، وقد أسفرت الدراسة عن تصفية البنك الصناعي وتحملت الخزينة العامة التزاماته التي بلغت حوالي (٢ مليار ريال) واعدت خطة لإعادة هيكلة البنك الزراعي وبنك الإسكان .

٤- تمت إعادة هيكلة البنك الأهلي اليمني (قطاع عام ١٠٠%) وتصفية محفظته من الديون الرديئة ورفع رأس ماله تمهيدا لخصخصته .

٥- تم تأهيل البنك اليمني للإنشاء والتعمير (قطاع مختلط) وتصفية محفظته من الديون الرديئة ورفع رأسماله .

نتائج الإصلاح في القطاع المصرفي خلال الفترة ١٩٩٧- ١٩٩٩م:

أوضحنا فيما سبق النتائج المحققة خلال الفترة ١٩٩٥- ١٩٩٦م ولكن ماذا عن المرحلة الثانية من الإصلاح المدعومة ببرنامج مع البنك الدولي ؟ . لقد تحقق مايلي :

١- تعمقت الثقة بالقطاع المصرفي اليمني ووصلت الودائع في أواخر ١٩٩٩ الى حوالي (١٩٠ مليار ريال) مقارنة بـ (١٢٠ مليار ريال) في أواخر ١٩٩٦م .

٢- ارتفعت السلفيات من ٣٦ مليار ريال في أواخر عام ١٩٩٦ الى حوالي (١٠٢ مليار ريال) في نهاية ١٩٩٩ .
٣- نتيجة رفع الحد الأدنى لرأس مال أي بنك الى (٧٥٠ مليون ريال) وتكوين المخصصات تحسن متوسط نسبة كفاية رأس المال للقطاع المصرفي من اقل من ١% نهاية ١٩٩٧ الى ٨% في نهاية عام ١٩٩٩م . الجدول رقم (٤)

النتائج على مستوى الاقتصاد الكلي :

١- انخفض التضخم من ٢٧% أواخر ١٩٩٦ الى حوالي ١٠% في أواخر ١٩٩٩م .
٢- انخفض عجز الموازنة من حوالي ٤% من الناتج المحلي الإجمالي في ١٩٩٦م الى حوالي ١,١% في عام ١٩٩٩م .
٣- ارتفعت الأصول الخارجية للبنك المركزي من (٩٣٧ مليون دولار)في ١٩٩٦ إلى (١,٤ مليار دولار) أواخر ١٩٩٩.
٤- انخفض الدين الرسمي الخارجي من (١١ مليار دولار) أواخر عام ١٩٩٦م الى (٥,٥ مليار دولار) أواخر ١٩٩٩ .
٥- انخفضت نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي GDP من ١٦٤% في أواخر ١٩٩٦م الى ٨٠% في أواخر ١٩٩٩م.
٦- ولأنه قد تم تعويم سعر الريال اليمني انخفض سعر صرف الريال اليمني مقابل الدولار من حوالي (١٢٨ ريالا للدولار) نهاية عام ١٩٩٦ إلى حوالي (١٥٦ ريالا للدولار) في نهاية ١٩٩٩م (راجع الجدول رقم ٣).

التنمية المؤسسية للبنك المركزي اليمني خلال الفترة ١٩٩٧- ١٩٩٩م:

١ – البنك المركزي .

- إنشاء هيكل للأجور خارج نطاق الخدمة المدنية .
- توظيف ١٥ – ٢٠ موظفا جديدا بمؤهلات عليا (محاسبة ، اقتصاد ، إحصاء) .
- تكثيف التدريب وتقوية الرقابة الميدانية .

٢- إجراءات في مجال السياسة النقدية:

أ- سعر الفائدة:

كانت أسعار الفائدة التأشيرية في مارس ١٩٩٧ ٢٠% ، ونتيجة انخفاض التضخم واستقرار الأسعار تم تخفيض الفائدة الى ١٤% ثم الى ١٢% ثم الى ١١% خلال العام . ونتيجة انخفاض أسعار النفط خلال عام ١٩٩٨ والضغوط على أسعار الصرف تمت إعادة رفع الفائدة التأشيرية مرة أخرى خلال عام ١٩٩٨ الى ١٥% وفي ديسمبر ١٩٩٩ وصل سعر الفائدة الى ١٨% .

ب- خلال الفترة أدخلت آجال جديدة على مزاد أذون الخزانة لتصبح (٩١ يوما ، ١٨٢ يوما ، ٣٦٤ يوما) كما أصبح المزاد كل نصف شهر ثم تطور الى مزاد أسبوعي .

ج- في أواخر عام ١٩٩٩ تم إدخال وسيلة جديدة وهي عمليات إعادة الشراء Repo .

القسم الرابع

مرحلة الاستقرار وتفعيل أدوات السياسة النقدية خلال الفترة ٢٠٠٠ـ ٢٠٠٥

من الاستعراض السابق يتضح أن البنية التشريعية قد تم استكمالها وخاصة قانون البنك المركزي الذي أكد على استقلالية البنك المركزي لتحقيق هدفه الرئيسي وهو تحقيق استقرار الأسعار والمحافظة على ذلك الاستقرار وتوفير السيولة المناسبة والملائمة على نحو سليم لإيجاد نظام مالي مستقر يقوم على آلية السوق ، ومن ناحية أخرى فقد تم تطعيم البنك المركزي بمجموعة إضافية من الخريجين بلغت (٣٠) خريجا من ذوي المؤهلات العليا في المحاسبة والاقتصاد وتم وضع برامج تدريبية مكثفة لتأهيلهم على المعايير الرقابية الميدانية والمكتبية ON-site Supervision و Off-site Supervision .

كما أن قانون البنك المركزي قد أعطي حق إقرار الهيكل التنظيمي وإقرار المرتبات لمجلس الإدارة ، كما أعطى لمجلس الإدارة الصلاحيات المخولة لرئيس مجلس الوزراء فيما يتعلق بموظفي الجهاز الإداري للدولة وخاصة الترقيات الى مستوى مدير عام .

استخدام أدوات السياسة النقدية:

الاحتياطي الإلزامي Reserve Requirements

استخدم البنك المركزي هذه الوسيلة بكل فعالية ، وتحتسب نسبة الاحتياطي الإلزامي في نهاية كل اسبوع من اجمالي ودائع البنوك ولكل أنواع الودائع والحسابات تحت الطلب والحسابات الجارية وسواء كانت بالعملة المحلية او الأجنبية ، وقد تدرجت هذه النسبة صعودا وهبوطا تبعا لحالة السيولة ، حيث استخدمت للحد من التوسع في الائتمان والحد من الدولره .

وعادة ما تعطى نسبة الاحتياطي الإلزامي فائدة الـ Bench Mark على الريال ، وتفاوتت نسبة الفائدة على العملات الأجنبية (الدولار في الغالب) حيث يعطى فائدة الـ Call Account وعند انخفاض الفائدة العالمية على الدولار يتم إلغاء الفائدة .

والجدول التالي يوضح استخدام الاحتياطي الإلزامي خلال ٩٥ ــ ٢٠٠٥

العام	الاحتياطي الإلزامي على الريال	الاحتياطي الإلزامي على العملات الأجنبية
١٩٩٥	%٢٥	%٢٥
١٩٩٦	%١٥	%١٥
١٩٩٧	%١٠	%١٥
١٩٩٨	%١٠	%٢٠
١٩٩٩	%١٠	%٢٠
٢٠٠٠	%١٠	%١٠
٢٠٠٣	%١٠	%٢٠
٢٠٠٥	%١٠	%٣٠

أذون الخزانة وإعادة الشراء وشهادات الإيداع:-

أذون الخزانة بدأت كتجربة خلال شهر ديسمبر ١٩٩٥ ويناير وفبراير ١٩٩٦م ولأجل شهر واحد ، وعندما ظهرت بوادر نجاحها تم إصدارها بآجال ٩١ يوماً و ١٨٢ يوماً و ٣٦٤ يوماً وألغي أجل الشهر وتطور المزاد ليصبح أسبوعياً وخلق هذا نشاطاً كبيراً جذب كثيراً من المدخرات وشجع البنوك على قبول الودائع وتحولت الكثير من أرصدة الودائع من الدولار إلى الريال نظراً للعائد المجزي إذ كان يصل العائد إلى ٢% فوق الفائدة التأشيرية الـ Bench Mark. وقد استخدمت أذون الخزانة في المقام الأول لتمويل عجز الموازنة من مصادر غير تضخمية وفي نفس الوقت استخدمت كأداة لأمتصاص السيولة والسيطرة على التضخم وقد مكنت هذه الوسيلة البنك المركزي من تأهيل كادر يمني قادر على عمل التنبؤات ومراقبة تطور الأوضاع النقدية وأسعار الصرف وأسعار الفائدة ومعدلات التضخم كما أن هذه الوسيلة تخدم التطوير المستقبلي للأسواق المالية.

إيقاف إصدارات أذون الخزانة والاكتفاء بإصدار ما تم إصداره:-

في النصف الثاني من عام ١٩٩٩م والعام ٢٠٠٠م بدأ عجز الموازنة بالتلاشي ، بل بدأت الموازنة العامة تحقق فائضا وتم سداد معظم المديونية الحكومية السابقة للبنك المركزي ، وما بقي من هذه المديونية تم الاتفاق مع وزارة المالية على استخدام هذه المديونية كوسيلة نقدية لامتصاص السيولة الفائضة وبهذه الوسيلة تم إدخال عمليات السوق المفتوح .

إعادة الشراء REPO:

وقد استخدم المبلغ المتاح لامتصاص السيولة الفائضة لدى البنوك وأعطيت فائدة الـ Bench mark زائدا نقطة مئوية.

شهادات الإيداع Certificate of Deposits :

الهدف الرئيسي للبنك المركزي هو تحقيق الاستقرار ، ونظرا لاستنفاد المبلغ المشترى من وزارة المالية ، وفي نفس الوقت اختفى تقريبا عجز الموازنة ولم يعد هناك مبرر لاذون الخزانة ، اضطر البنك المركزي لإدخال وسيلة جديدة هي شهادات الإيداع لامتصاص السيولة الفائضة واعتبر مجلس إدارة البنك هذه الوسيلة وسيلة مؤقتة حتى تتم مناقشة ذلك مع الجهات المعنية اذ ان هذه الوسيلة لايمكن الاستمرار فيها بسبب كلفتها العالية على موازنة البنك ، اذ انها اعطيت فائدة الـ Bench mark زائدا نقطة مئوية ، وقد تفهمت وزارة المالية هذه الوضعية ، إذ أن النتيجة واحده ففي حالة إصدار أذون خزانة فستكون التكلفة على وزارة المالية ، أما إذا تم إصدار شهادات الإيداع فان ذلك سيؤثر على فائض أرباح البنك المركزي الذي يحول عادة إلى وزارة المالية ، وقد عزز ضرورة إصدار أذون خزانة ظهور عجز في الموازنة خلال عامي ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٥ وأعيد مرة اخرى إصدار أذون الخزانة . الجدول رقم (٥)

التدخل في السوق (بيع وشراء العملات الأجنبية) :

تصب كل موارد البترول من النقد الأجنبي إلى البنك المركزي بالإضافة إلى القروض والمساعدات وهي تشكل حوالي ٥٠-٦٠% من موارد النقد الأجنبي للبلاد ، وفي وضع مثل هذا فان البنك المركزي يراقب أوضاع العرض والطلب للنقد الأجنبي في السوق ، ويتدخل البنك المركزي في السوق لتحقيق هدفين :

١- إمداد السوق بجزء من احتياجه من النقد الأجنبي .

٢- عندما يرى أن هناك ضغوطا كبيرة غير مبررة اقتصاديا على سعر صرف الريال قد تؤدي إلى ضغوط تضخمية ، ويتم البيع عن طريق المزاد للعملة الأجنبية ، وفي نفس الوقت تعرض بعض المؤسسات والبنوك الزائد عن حاجتها من النقد الأجنبي على البنك المركزي ويقوم بشرائه بسعر النشرة التي يتم إصدارها يوميا بناء على مسح يومي لأسعار السوق سواء لدى البنوك أو لدى الصرافين .

الاستقرار النسبي لسعر الصرف وبناء احتياطيات من النقد الأجنبي:

خلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠٠٥ شهد الريال اليمني استقرارا نسبيا في أسعار الصرف رغم التحرير الكامل لأسعار الصرف وفي نفس الوقت تم الالتزام بالمادة الثامنة من اتفاقية الصندوق حول عدم فرض قيود على المدفوعات والتحويلات الخارجية الجارية وعدم السماح بتعدد أسعار الصرف ، كما تم تحرير التجارة ، فلم يعد هناك أي تصاريح للاستيراد ، والمحظور استيراده فقط هو ما يتعلق بمتطلبات حماية البيئة والسلاح والمحرمات دينيا . الجدول رقم (٦) والرسم البياني لتطورات اسعار الصرف .

أسعار الفائدة :

سبقت الإشارة إلى أن التضخم كان قد وصل إلى ما بين ٧٣- ١٠٠% خلال السنوات ٩٠ – ١٩٩٤ وكانت فوائد الإيداع ما بين ١٠ - ١٥% والفوائد على القروض والتسهيلات وصلت إلى ١٧% ، وقد أدى هذا إلى أن الفائدة الحقيقية على الودائع أصبحت سالبة بشكل كبير الأمر الذي أدى بالمدخرين إلى الهروب من

الريـال إلـى العمـلات الأجنبيـة واكتنـاز الـذهب والمـضاربة بالأراضـي والعقـارات ، وخـلال الفتـرة ١٩٩٥- ٢٠٠٥ تـم تحريـك أسـعار الفائـدة صـعودا وهبوطـا بحـسب متطلبات الأحوال ، ففي شـهر يوليو ١٩٩٥ رفعت أسعار الفائدة علـى الودائـع إلـى ٢٠ - ٢٢% وتم تحرير أسعار الفائدة على السلفيات لدى البنوك التي وصلت إلـى مـا بين ٢٥ – ٣٢% وفي مـارس ١٩٩٦ تم رفـع سـعر الفائـدة علـى كافـة أنـواع الودائـع لتتراوح مـا بـين ٢٥ - ٢٧% ، وتبعـا لـذلك ارتفعت فوائـد السلفيات لـدى البنـوك الـى مابين ٢٧ – ٣٧% ، وفي أواخر العام تم تخفيض الفائدة التأشيرية لتتراوح مـا بـين ٢٠ - ٢٢% وانخفضت تبعـا لـذلك فوائـد التسهيلات لـدى البنـوك إلـى مـابين ٢٥ – ٣٢% ، وخلال عام ١٩٩٧ تم تخفيض الفائدة التأشيرية ثلاث مرات إلـى ١٤% ، ١٢% ، ١١% ، وخـلال عـام ١٩٩٨ أعيـد رفـع الفائـدة إلـى ١٥% وفـي مـارس ١٩٩٩ تم رفع الفائدة إلى ١٧% وفي يونيو من نفس العام تم رفـع الفائدة إلـى ٢٠% . وخلال عام ٢٠٠٠ بدأ البنك المركزي في التخفيض التدريجي للفائدة التأشيرية الـى ١٥% ثم الى ١٣% ، وتبعا لهذا التذبذب في الفائدة التأشيرية صعودا وهبوطا كانت الفائدة على القروض والتسهيلات تتذبذب أيضا صعودا وهبوطا .

ممـا سبق يتـضح أن البنـك المركـزي قد استخدم أسـعار الفائـدة التأشيرية فـي الغالـب لتحقيـق الاسـتقرار فـي أسـعار صـرف الريـال وكعامـل جـذب لمـدخرات الريـال لـدى البنوك لاسيما والبنـوك تعيد استثمار جزء من هذه الودائـع فـي أذون الخزانـة التـي يكون عائدها غالبا الفائدة التأشيرية زائدا نقطـة او نقطتين مئويتين ، ولقد كـان البنـك المركزي يأخذ بعين الاعتبار أيضا نسبة التضخم السائدة عند تحديد الفائدة التأشيرية حرصا منـه علـى أن يكـون سـعر الفائـدة علـى الريـال موجبـا حتـى لايتم الهـروب إلـى الادخار بالعملات الأجنبية او العودة إلى المضاربة بالعقارات .

<u>لماذا الإبقاء على سعر الفائدة التأشيري على الودائع .. ؟</u>

رغم تحرير أسعار الفائدة علـى القروض والتسهيلات وتـرك ذلـك للبنـوك التجاريـة فهي التي تضع اسعار الفائدة المدينة بحسب تقديرها لمـلاءة عميلهـا ووفائـه وتقديرها للمخـاطر فـإن البنـك المركـزي دأب علـى تحديـد سـعر فائـدة تأشـيري علـى الودائـع Bench Mark ، ويرجع ذلك الى ما يلي :

١- انتفاء المنافسة بين البنوك وبالتالي فإن تحرير سعر الفائدة على الودائع قد يدفع البنوك للمساومة مع المودعين حتى ولو استخدم البنك المركزي العائد على أذون الخزانة كمؤشر لسعر الفائدة .

٢- السيولة الزائدة لدى البنوك بالريال وبالتالي فإنها قد تحجم عن قبول الودائع بل وترفضها بطريقة غير مباشرة كأن تطلب من المودع وضع الوديعة في حساب جاري الأمر الذي قد يضطر المودعين إلى الانصراف الى اقتناء العملات الأجنبية او المضاربة بالعقارات او شراء الذهب.

زيادة رأس مال البنوك:

كما اشرنا سابقا فقد كانت رؤوس أموال البنوك العاملة ضئيلة جدا لاسيما مع انخفاض سعر الريال . لقد كانت إجمالي رؤوس أموال القطاع المصرفي اليمني بما فيها الاحتياطيات لاتتجاوز (٣ مليار ريال) في أواخر عام ١٩٩٤ وقد قام البنك المركزي بالتدريج بتحديد حدود دنيا لرأس مال أي بنك على النحو التالي :

العام	الحد الأدنى لرأس المال
١٩٩٧	٥٠٠ مليون ريال
١٩٩٨	٧٥٠ مليون ريال
١٩٩٩	١٠٠٠ مليون ريال
٢٠٠٠	١٢٥٠ مليون ريال

في نهاية عام ٢٠٠٤ تم تحديد الحد الادني لرأس المال بمبلغ (٦ مليار ريال) ويسري هذا علي اي بنك يرخص له للعمل سواء فرع لبنك أجنبي او بنك محلي جديد ويسري على البنوك القائمة ابتداء من ٢٠٠٥ وقد ألزمت البنوك استيفاء المبلغ خلال خمس سنوات بواقع ٢٠% سنويا وسمح للبنوك باستخدام احتياطياتها بعد موافقة البنك المركزي ، ويمكنها الاندماج للوفاء بهذا المعيار . الجدول رقم (٧).

معيار كفاية رأس المال:

تلتزم معظم البنوك بمعيار كفاية رأس المال ٨% والبعض متجاوز هذا المعيار وبصفة عامة فإن متوسط كفاية رأس المال للقطاع المصرفي اليمني ككل حوالي ١٢% ، والجدير بالذكر انه في أواخر ١٩٩٧ كان متوسط كفاية رأس المال للقطاع المصرفي اليمني ككل لا يتجاوز ١%

تقييم البنوك:

يقوم البنك المركزي (قطاع الرقابة) بعمل تقييم للمخاطر Risk Rating كل ثلاثة أشهر وعلى أساس طريقة Camel ويتم هذا التقييم خارج الموقع Offsite Review ، معتمدا على البيانات التي تأتي من البنوك والبيانات التي تم الحصول عليها عند نهاية التفتيش في الموقع Onsite Examination ويعكس هذا التقييم المخاطر التي قد يتعرض لها البنك موضع التقييم والإجراءات التي سيتبعها البنك المركزي لاحقا وما اذا كانت هناك حاجة لإجراءات معينة سواء إجراءات علاجية او إجراءات عقابية.

ويتكون هذا النظام من خمس مجموعات (مكونات):

١- كفاية رأس المال Capital Adequacy.

٢- جودة الأصول Asset Quality.

٣- كفاءة الإدارة Management.

٤- نسبة الإيرادات/الربحية Earning.

٥- إدارة السيولة Liquidity.

واستبعدت من هذه المكونات (مخاطر السوق) نظرا لعدم وجود سوق للأوراق المالية ، وعلى ضوء هذا التقييم تصنف البنوك الى خمس فئات والبنوك التي تصنف (١) تعتبر بنوكا ذات متانة عالية قادرة على مقاومة أية تقلبات اقتصادية ، ويعكس أداؤها كفاءة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ، وإذا كانت هناك أوجه قصور فيمكن معالجتها بالطرق العادية او الرسائل ولا تتطلب زيارات تفتيشية ميدانية متكررة ويمكن توجيهها من خارج الموقع .

أما الفئات التي تصنف (٥) فتعتبر أكثر البنوك ضعفا واحتمالات التعثر عالية الوقوع ولابد للمساهمين من المساعدة العاجلة لتفادي الإعسار وعادة مايطبق البنك المركزي بعض الإجراءات كاستدعاء رئيس مجلس الإدارة وأعضاء المجلس والاتفاق على خطة لإعادة ترتيب أوضاع البنك خلال فترة زمنية معينة ومنع البنك المعني من دفع أرباح او مكافآت والبيع لبعض الأصول غير الأساسية وتعليق الإقراض الإضافي لمقترضين محددين ، ويحظر البنك المركزي على هذه البنوك فتح فروع جديدة وتكثف الزيارات التفتيشية أكثر من مرة في العام .

نظام سعر الصرف:

تم اختيار نظام سعر الصرف المعوم الذي يحدده العرض والطلب Free Floating Exchange Rate وقد تم التدرج كما اشرنا سابقا في تخفيض سعر صرف الريال الرسمي من ١٢ ريال للدولار الى ٥٠ ريالا للدولار ابتداء من ابريل ١٩٩٥ ثم الى ١٠٠ ريال للدولار ابتداء من يناير ١٩٩٦ واقتصر هذا السعر على المعاملات المالية بين البنك المركزي ووزارة المالية وتقييم الإيرادات الجمركية ، اما بقية المعاملات فتتم بسعر السوق ، وسُمح للبنوك التجارية والصرافين بشراء وبيع العملات الأجنبية وسمح للبنوك بفتح حسابات لعملائها بالعملات الاجنبية وحرية التحويل دون حدود او قيود وتم إلغاء سعر صرف المعاملات المالية بين البنك المركزي ووزارة المالية نهائيا في يوليو ١٩٩٦ وأصبحت المعاملات كافة تتم بالسعر الذي يحدده السوق .

كيفية تحديد سعر الصرف:

يقوم البنك المركزي صباح كل يوم عمل بعمل مسح للسوق (أسعار الصرف لدى مجموعة من البنوك والصرافين) ومعرفة سعر الشراء والبيع للدولار ، وعادة ما تكون الأسعار متفاوتة من بنك إلى آخر ولكن بنسب بسيطة تعكس حالة العرض والطلب ، ويعد البنك المركزي قائمة يستخرج منها المتوسط لشراء وبيع الدولار في السوق ثم يعد قائمة أخرى للأسعار المشتقة لعدد ١٤ عملة متداولة في السوق ، وتستخدم هذه القائمة لأغراض المعاملات الرسمية بين البنك المركزي ووزارة

المالية فتقيد أي موارد للدولة بسعر الشراء في النشرة وأي مدفوعات للدولة بسعر البيع في النشرة ، وفي العطلات الرسمية يتم العمل بآخر نشرة تم إصدارها .

القسم الخامس:
تقييم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لأداء
البنك المركزي اليمني
بعثة البنك الدولي لتقييم النظام المالي
Financial Sector Assessment Program (FSAP)

في أواخر عام ٢٠٠٠ قامت بعثة موسعة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبعض البنوك المركزية الأخرى بزيارة للجمهورية اليمنية لتقييم النظام المالي في الجمهورية اليمنية ، وخلصت البعثة إلى أن الهيكل المالي ليس متطورا ، فليس هناك سوق للأوراق المالية ، كما أن أنشطة التأمين ليست كبيرة وتعتبر صناديق التقاعد المشارك الرئيسي غير المصرفي في السوق ، وأشارت البعثة أن الجهاز المصرفي ضعيف غير ان المخاطر التي قد تتسبب بأزمة اقتصادية هي مخاطر محدودة . وأشارت البعثة إلى إن نظام العلامات التقديرية التي يقوم بها البنك المركزي المعتمدة على طريقة Camel والذي يقيس السلامة النسبية لأي بنك (رأس المال – الأصول – الإدارة – الدخل – ودرجة السيولة) وإجراءات المتابعة المرافقة لذلك ملائمة حتى الآن ، وتشير البعثة إلى أن هناك تحسنا بالتقيد بمبادئ بازل الرئيسية نتيجة المبادرات التي اتخذها البنك المركزي اليمني بشأن أنشطة الإشراف ، وتضيف البعثة انها اجرت تقييما لمدى الالتزام بمبادئ بازل واتضح للبعثة انه من اصل ٢٩ مبدأ هناك ١٤ مبدأ يتم التقيد بها وهناك ١١ مبدأ يتم التقيد بها جزئيا و٤ لايتم التقيد بها (Non compliant) ، كما قامت البعثة بتقييم التقيد بنظام الممارسات الجيدة الذي اعتمده صندوق النقد الدولي بشأن الشفافية في السياسة النقدية والمالية واعتبرت البعثة شفافية الممارسات التي يقوم بها البنك المركزي كافية في معظمها .

صندوق النقد الدولي والتقييمات الوقائية للبنوك المركزية

Safeguards Assessments For Central Banks.

قام صندوق النقد الدولي بتبني سياسة التقييمات الوقائية Safeguards Assessments for Central Banks في مارس ٢٠٠٠ وكان الهدف منها الحد من سوء استخدام موارد الصندوق من جانب الدول المقترضة منه وكانت في البداية كتجربة وضع لها الصندوق أسسا ومبادئ منها :

١- آلية التدقيق الخارجي . ١-External Audit Mechanism

٢- النظام القانوني واستقلالية البنك المركز ٢-Legal Frame work Independence

٣- طريقة اعداد البيانات. ٣- Data Reporting System

٤- آلية التدقيق الداخلي ٤- Internal Audit Mechanism

٥- نظام الرقابة الخارجية ٥- External Control System

وبعد أن نجحت التجربة اعتمد الصندوق هذه الترتيبات بشكل دائم وخاصة مع الدول الملتزمة ببرامج مع الصندوق . وبموجب هذه الترتيبات يطلب الصندوق من الدول التي لديها ترتيبات تقديم وثائق معينة إلى الصندوق تثبت بأن بنوكها المركزية تنشر بيانات مالية سنوية تدقق بشكل مستقل وفقا لمعايير مقبولة دوليا.

وقد قام البنك المركزي اليمني بتقديم البيانات المالية المدققة للسنوات ١٩٩٧ ، ١٩٩٨ ، ١٩٩٩، ٢٠٠٠ وتقارير التدقيق والخطابات الإدارية لنفس السنوات وتم تزويد الصندوق بنسخة من قانون البنك المركزي الذي ينص على استقلالية البنك ، إذ أن القانون قد اعد بالتعاون مع صندوق النقد الدولي ، كما أن لدى البنك المركزي آلية للتدقيق الداخلي سواء قبل الصرف أو بعد الصرف .

وكانت استنتاجات موظفي الصندوق أن البنك المركزي يقوم بنشر بيانات مالية سنوية تدقق بشكل مستقل طبقا لمعايير مقبولة دوليا ، وأشار الاستنتاج إلى ضرورة ضمان أن المدققين الخارجيين يتناوبون بين فترة وأخرى ولكن يجب عدم الإفراط في

عملية التبديل ويمكن أن يستمر المراجع الخارجي ما بين ٣ إلى ٥ سنوات (كان البنك المركزي يعلن سنويا عن عطاءات تنافسية لتدقيق حساباته) .
وبصفة عامة فان الصندوق يصنف البنك المركزي اليمني ضمن البنوك المركزية قليلة المخاطر ، والجدير بالذكر أن صندوق النقد الدولي يخاطب مباشرة المراجع القانوني الخارجي للبنك المركزي اليمني دون أي توسيط للبنك .

التجهيزات الحديثة في البنك المركزي اليمني

أولا : الحاسب الآلي:

يعتبر البنك المركزي اليمني أكثر الجهات استخداما للحاسب الآلي في الجمهورية اليمنية وقد بدأ المشروع في عام ١٩٩٧ باستخدام نظام معلوماتي حديث ، ويستخدم جهاز رئيس في المركز من نوع HP Net server hp٩٠٠٠ وجهاز رئيس من نوع HP Net server خاص بنظام الإدارة والتحليل المالي للدين الخارجي DMFAS وجهاز رئيس من نوع IBM خاص بنظام التحويلات الخارجية (Swift) وتبلغ عدد أجهزة الكمبيوتر (.P.C) أكثر من ١٠٠٠جهاز موزعة في المركز الرئيسي وفروع البنك في المحافظات ،وهناك أجهزة بديلة في حالة توقف جهاز يعمل الآخر بطريقة أوتوماتيكية ولدى البنك أكثر من ١٠٠ خط Internet تستخدم من قبل موظفي البنك .
ويرتبط البنك المركزي بفروعه On Line كما ترتبط الفروع بالمركز الرئيسي للبنك وبوزارة المالية بهدف الحصول على بيانات الإيرادات والمصروفات اليومية .
وترتبط وزارة المالية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي بالبنك المركزي المركز الرئيسي بنظام الادارة والتحليل المالي للدين الخارجي DMFAS .
ويجري العمل حاليا على ربط البنوك التجارية بالبنك المركزي ، وسيكون من السهل ارسال البيانات التي يطلبها البنك المركزي من البنوك بطريقة الكترونية بدلا من الاستمارات الورقية ، وسيتمكن البنك المركزي من مراقبة السيولة في البنوك التجارية مما يعزز قدرته على اتخاذ الإجراءات المناسبة لإدارة السيولة في الجهاز المصرفي وفي الاقتصاد .

ثانيا: أنظمة الدفع والعمليات المصرفية الالكترونية:

١- يتم تطوير نظام المدفوعات بصورة تدريجية ، ويقوم البنك المركزي بدور المحفز Catalyst ، اذ ان الاقتصاد اليمني اقتصاد نقدي يفضل الأغلبية من المواطنين التعامل بالنقد ، ورغم ان عدد البنوك حاليا ١٧ بنكا[1] فإن فروعها المنتشرة في الجمهورية لاتزيد عن ٢٠١ فرعا ولا يستخدم خدمات البنوك الا حوالي ٣% من السكان . وقد تطورت غرفة المقاصة خلال الفترة الماضية بشكل كبير سواء من حيث عدد الشيكات التي يتم تبادلها او المبالغ التي تم تداولها خلال الفترة ٩٦- ٢٠٠٥ . انظر الرسم البياني المرفق (تطور غرفة المقاصة) . وتراجعت عدد الشيكات المعادة في السنوات الأخيرة لتصبح حوالي ٢-٣% من عدد الشيكات المقدمة لغرض المقاصة بينما كانت في عام ١٩٩٨ تشكل ١٠% ، ويرجع هذا الانخفاض إلى الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي بفرض عقوبات على الذين يصدرون شيكات بدون توفر رصيد في حساباتهم وإقفال الحسابات اذا تكررت المخالفة لأكثر من ثلاث مرات .

٢- تقوم البنوك التجارية حاليا بتحديث أعمالها وربط فروعها بمراكزها الرئيسية ونشر الصرافات الآلية ونقاط البيع في المدن الرئيسية ، وتم تشجيعها في الأخير باستخدام شبكة الـSwift بين مراكزها الرئيسية وفروعها وبينها وبين البنك المركزي (التحويلات الداخلية) ، إذ نجحت نجاحا كبيرا في استخدام شبكة الـ Swift في إجراء أوامر الدفع واستقبالها من الخارج .

٣- قام فريق نظام المدفوعات في البنك المركزي بتصميم وتوحيد الشيكات وجعلها نمطية Standard وتم إعداد دليل إجراءات طباعة الشيكات النمطية من حيث جودة الورق والمميزات الأمنية ونوع وحجم الشيك وخطوط الترميز .

[1] البنك المركزي والبنوك التجارية والاسلامية والمتخصصة

٤- قام البنك المركزي بإعداد قانون أنظمة الدفع والعمليات المصرفية الالكترونية واقره مجلس الوزراء ويناقش حاليا في مجلس النواب .

٥- يقوم فريق المدفوعات بدراسة مشروع تسوية الشيكات وأوامر الدفع ذات القيمة الكبيرة بنظام التسوية الإجمالية في الوقت الحقيقي Quasy- RTGS ليس في الوقت الفعلي في نفس اللحظة ولكن خلال نصف ساعة إذ أن التسوية في الوقت الفعلي باهظة التكاليف ، وسيتم إرسال أمر الدفع عن طريق الفاكس من فروع البنوك إلى إداراتها العامة ومن ثم إلى البنك المركزي أو البنوك الأخرى عن طريق شبكة الـ Swift ويتم تسوية كل شيك أوامر الدفع منفردا بدون انتظار إلى نهاية الدوام ثم إدخال العمليات بشكل صافي في قيد واحد .

دور البنك المركزي في الإعداد لجدولة المديونية اليمنية في نادي باريس:

كما اشرنا في مقدمة هذه الورقة لقد كان إجمالي المديونية التي ورثتها الجمهورية اليمنية الوليدة حوالي (١١) مليار دولار منها (٧) مليار دولار للاتحاد الروسي (السوفيتي سابقا) ومديونيات لأطراف مختلفة حوالي (٤) مليار دولار ، وقد مرت معالجة المديونية اليمنية بثلاث مراحل في نادي باريس ، حيث كان للبنك المركزي دورا رئيسيا في هذه المراحل من حيث اعداد بيانات القروض في الفترات المختلفة والمباحثات مع الدول الاعضاء في نادي باريس والتوقيع النهائي على الاتفاقيات وقد تم على النحو التالي :

الجدولة الأولى:

كانت هناك التزامات ومتأخرات مستحقة السداد حتى ١٩٩٧/٦/٣٠ ، اجتمع أعضاء نادي باريس في ١٩٩٦/٩/٢٤ وتم الاتفاق على تخفيض المبالغ المستحقة حتى ١٩٩٧/٦/٣٠ بمقدار الثلثين لصافي القيمة الحالية (NPV) وجدولة الباقي لفترات تتراوح بين ٢٣-٤٠ سنة .

الجدولة الثانية:

انضم الاتحاد الروسي الى عضوية نادي باريس في النصف الثاني من عام ١٩٩٧ واجتمع نادي باريس للمرة الثانية في نوفمبر ١٩٩٧ لمناقشة مديونية الجمهورية اليمنية للدول الأعضاء في النادي بما فيهم الاتحاد الروسي وكان من شروط الاتفاق ان يقوم الاتحاد الروسي بإسقاط ٨٠% من المديونية Wright Off وما بقي من مديونية للاتحاد الروسي وغيره من الدول والمستحقة في ٢٠٠٠/١٠/٣١ يتم تخفيضها بمقدار الثلثين من صافي القيمة الحالية (NPV) وتمت جدولتها لفترات تتراوح ما بين ٢٣-٤٠ سنة .

الجدولة الثالثة والأخيرة:

في منتصف يوليو ٢٠٠١ اجتمع نادي باريس للمرة الثالثة للنظر في مديونية الجمهورية اليمنية التي لم تتم جدولتها في المرتين الأولى والثانية وتشمل جميع الالتزامات القائمة لأعضاء النادي التي تم التعاقد عليها قبل ١٩٩٣/١/١ وتم الاتفاق على جدولة الديون الرسمية على مدى(٤٠) سنة مع فترة سماح (١٦) سنة من الأصل وتطبيق فوائد ميسره على هذه القروض . ولم تسر هذه الاتفاقية على الالتزامات التجارية كما لم تسر على القروض المتعددة الأطراف للمنظمات الإقليمية والدولية .

إعادة شراء القروض التجارية Debt buy Back:

بلغت القروض التجارية حوالي ٧٠٠ مليون دولار منها ٤٢٦ مليون دولار أصل وما بقي فوائد، ويخص الاتحاد الروسي منها ٣٢٦ مليون دولار ، وقد خضعت القروض التجارية الروسية لـ ٨٠% شطب وما بقي من هذه القروض تمت إعادة شرائها بمنحة من البنك الدولي وبعض المانحين بمبلغ حوالي (١٥) مليون دولار ،

وتم تنفيذ عمليات إعادة الشراء في أربع دفع يتم شراء الأصل ويتم شطب الفوائد تلقائيا .

النتيجة النهائية للجدولة:

انخفضت المديونية الخارجية على الجمهورية اليمنية كنسبة من الـ GDP الى ٣٣% في نهاية عام ٢٠٠٥ بما فيها القروض المبرمة خلال الفترة ٩٦-٢٠٠٥ ، وكانت النسبة ١٦٤% قبل ترتيبات نادي باريس في نهاية ١٩٩٥ .

كما انخفضت التزامات خدمة الدين الخارجي كنسبه من صادرات السلع والخدمات من ٤٢% في سنة ١٩٩٥ إلى حوالي ٦% في سنة ٢٠٠٥ ، ويبلغ إجمالي مديونية الجمهورية اليمنية في نهاية ٢٠٠٥ حوالي (٥,٢) مليار دولار شاملة القروض والتسهيلات الجديدة المبرمة خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٥ ومعظم الديون المبرمة حديثا قروض من مؤسسات دولية وإقليمية كهيئة التنمية الدولية IDA والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي وصندوق الأوبك .

دور البنك المركزي في
مكافحة الإرهاب وغسل الأموال:

الجمهورية اليمنية من الدول السباقة في إصدار التشريعات والتدابير التنظيمية والإجرائية لمكافحة الإرهاب وغسل الأموال وجرائم التقطع والاختطاف ، وكانت من أوائل الدول التي زودت صندوق النقد الدولي بما اتخذته من إجراءات لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ليتم توزيعها على مختلف دول العالم Share Information ويمكن الإشارة باختصار إلى بعض هذه الإجراءات :

١- إصدار القرار الجمهوري رقم (٢٤) لسنة ١٩٩٨ بشأن مكافحة جرائم الاختطاف والتقطع ، وهو قانون عالج ظاهرة إرهابية كانت تعاني منها الجمهورية اليمنية .
٢- أمر مجلس الوزراء رقم (٦٢) لعام ٢٠٠٠ بتشكيل لجنة لتنفيذ الاتفاقية الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب .

٣- اعد البنك المركزي القانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٣ بشأن مكافحة غسل الأموال ، واعتبره صندوق النقد الدولي خطوة هامة نحو تعزيز قدرات السلطات اليمنية لقضايا غسل الأموال ومكافحة الإرهاب ، وقد ساعد الصندوق في ترجمته إلى اللغة الانجليزية .

٤- تم إنشاء وحدة جمع المعلومات عن عمليات غسل الأموال في البنك المركزي وقامت كافة البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية بإنشاء وحدات مكافحة غسل الأموال .

٥- صدور قرار مجلس الوزراء رقم (١٠٢)لسنة ٢٠٠٤ بتشكيل اللجنة العليا لمكافحة غسل الأموال وتتكون من تسعة أعضاء من الجهات المعنية بذلك وبرئاسة وزارة المالية والبنك المركزي نائبا للرئيس .

٦- قامت وحدة مكافحة غسل الأموال في البنك المركزي بالتعميم لكافة البنوك والصرافين بقرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٣٧٣) بتجميد أرصدة الأشخاص والمنظمات التي تمول الإرهاب ويتم التعميم بكل القوائم المحدثة التي تصدر تباعا من اللجان الدولية المختصة في هذا المجال .

٧- تقوم البنوك اليمنية ومنشآت الصرافة بتطبيق التوصيات الاربعين الصادرة عن مجموعة العمل الدولية لمكافحة غسل الاموال (FATF) وتطبيق مبادئ (اعرف عميلك) Customer Cue diligence for Banks الصادرة عن
Basel Committee on Banking Supervision .

٨- الجمهورية اليمنية كانت من الدول المؤسسة لمجموعة Menafatf في الشرق الأوسط ومقرها البحرين .

٩- تشارك الجمهورية اليمنية في كل الفعاليات الإقليمية والدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب وغسل الأموال وتعقد العديد من ورش العمل والندوات محليا للتعريف بهذه الظاهرة وأخطارها وكيفية مكافحتها ، ويتم استضافة خبراء دوليين متخصصين في مجال مكافحة الإرهاب وغسل الأموال.

دور البنك المركزي في تنفيذ الموازنة العامة للدولة:

منذ بداية إعداد الموازنة العامة للدولة في عام ١٩٧٣ أوكل إلى البنك المركزي تنفيذ الموازنة العامة (إيرادات ومصروفات) رغم أن هذه الوظيفة ليست من وظائفه المنصوص عليها في قانونه، وقد اضطر ه هذا إلى إنشاء فروع (٢٠ فرعا) في عواصم المحافظات وافتتح في الموانئ الرئيسية (البرية ، البحرية)مكاتب لتحصيل الإيرادات (٨ مكاتب) ، ويتم ذلك فور إقرار الموازنة العامة للدولة السنوية في البرلمان حيث تقوم وزارة المالية بإبلاغ البنك المركزي بموازنة الجهات (السلطة المركزية والسلطة المحلية في المحافظات) .

تقوم وزارة المالية برصد المبالغ المقرة في الموازنة في حسابات لدى البنك المركزي وفروعه على مستوى الأبواب والبنود والأنواع وتحدد من لهم حق السحب من هذه الحسابات ، وتقوم الجهات بالسحب بشيكات خصما من الحسابات .

ويمارس البنك الرقابة على هذه الحسابات برفض الشيكات في حالة عدم وجود رصيد أو أن السحب قد تم من قبل أشخاص غير مخولين بالسحب ، كما يقوم البنك بأجراء التحويلات الخارجية كافة بما فيها السفارات والملحقيات وفتح الاعتماد للجهاز الإداري للدولة والمؤسسات وسداد القروض ، ويقوم البنك المركزي بوظيفة استقبال الإيرادات (نقدا و شيكات) ورصدها في حساب الحكومة (إيرادات الضرائب ، الجمارك ، الخدمات ، مبيعات النفط في الداخل والخارج ، إيرادات القروض والمساعدات .. الخ.)، و تطلب هذا الجهد فتح آلاف الحسابات للسلطة المركزية والسلطة المحلية بما يتناسب مع التسميات في التبويب النمطي لمصروفات وإيرادات الموازنة (حيث يقدر عدد الحسابات بـ ١٣٠،٠٠٠ حساب) .

ويتطلب هذا إجراء القيود المحاسبية واستخراج موقف المصروفات والإيرادات على المستوى اليومي والشهري والسنوي وإبلاغ ذلك إلى مختلف الجهات ذات العلاقة .

ولاشك ان هذه الوظيفة خارج نطاق مهام البنوك المركزية ، وان كان البنك المركزي اليمني قد قام بها ، فقد تطلب الأمر ان يشتمل هيكله التنظيمي على قطاعات تقوم بهذه الوظيفة واستدعى ذلك توظيف المئات من الموظفين لأداء هذه المهمة في المركز الرئيسي وفروعه العشرين في عواصم المحافظات ومكاتبه في الموانئ البرية والبحرية ، واستدعى الأمر إنشاء مباني حديثة مجهزة بالخزائن المحصنة

وتكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال الحديثة بين المركز الرئيسي والفروع او بين الفروع نفسها او بين البنك المركزي وفروعه او وزارة المالية وفروعها .

الختـــــــــام:

تم استعراض تجربة السياسة النقدية وإصلاح القطاع المصرفي في الجمهورية اليمنية خلال الفترة ١٩٩٥ – ٢٠٠٥ أي خلال عشر سنوات وهي فترة لاشك قصيرة ولكنها في اعتقادنا تجربة غنية بكل ما في الكلمة من معنى ويمكن أن نلخص نتائج هذه التجربة على النحو التالي :

في مجال إصلاح القطاع المصرفي:

١- كانت رؤوس أموال القطاع المصرفي اليمني مع الاحتياطيات أواخر ١٩٩٤ لا تتعدى (٣) مليار ريال وتجاوزت (٤٩) مليار ريال في نهاية عام ٢٠٠٥.

٢- كان متوسط كفاية رأس مال القطاع المصرفي في بداية ١٩٩٥ سالبة وأصبحت في نهاية ٢٠٠٥ حوالي ١٢% ويتم الالتزام بمعظم معايير بازل (I) ويتم الإعداد للالتزام بمعايير بازل (II) .

٣- كانت الديون الرديئة تفوق وتمحو رأس المال والاحتياطيات في بداية ١٩٩٥ وخاصة لبنوك القطاع العام والمختلط وأصبحت المخصصات تشكل حوالي ٨٣% من إجمالي الديون الرديئة في نهاية ٢٠٠٥ .

٤- كانت الودائع في القطاع المصرفي اليمني في بداية ١٩٩٥ لا تتعدى (٥٠) مليار ريال وتجاوزت (٦٤٠) مليار ريال في نهاية عام ٢٠٠٥ .

٥- القروض والتسهيلات في بداية ١٩٩٥ حوالي (١٧) مليار ريال وأصبحت في نهاية ٢٠٠٥ حوالي (٢٢٦) مليار ريال .

٦- كانت فروع البنوك في بداية ١٩٩٥ لا تتعدى (١٣٢) فرعا وأصبحت الآن حوالي (٢٠١) فرعا منتشرة في العاصمة والمحافظات .

٧- لم تكن هناك أجهزة صرافات آلية ATMs أو نقاط بيع POS وبدأت تنتشر حاليا على نطاق واسع .

٨- بـدأت البنـوك تحـدث أعمالهـا وتـستخدم احـدث تكنولوجيـا المعلومـات وتـربط مراكزها الرئيسية بفروعها Online وتستخدم نظام السويفت Swift في أعمالها دوليا ومحليا .

<u>في مجال السياسة النقدية:</u>

١- تم تحقيق استقلالية تامة للبنك المركزي ، حيث نص قانون البنك المركزي رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٠ في مادته الثالثة على مايلي:

((يقوم البنك المركزي بأداء مهامه وفقا لأحكام هذا القانون مستقلا تماما عن أي سلطة أخرى في تحقيق أهدافه وأداء مهامه ولن يتلقى التعليمات من أي شخص أو جهة إلا وفقا لأحكام هذا القانون ويجب احترام استقلاليته ولا يجوز التدخل في أنشطة البنك أو العمل على التأثير على قراراته)).

وفي المادة الخامسة فقرة (٣) ((يتبع البنك الأساليب الإدارية والمحاسبية التي يجري العمل بها في البنوك ولا يتقيد بالقوانين والنظم واللوائح المعمول بها في أجهزة الدولة أو مؤسسات القطاع العام أو المختلط)) .

٢- تم تحرير سعر الصرف Free Floating Exchange Rate

٣- الالتزام بالمادة الثامنة من اتفاقية صندوق النقد الدولي بعدم فرض قيود على المدفوعات والتحويلات الخارجية الجارية او ممارسة تعدد أسعار الصرف ، وليس هناك أي قيود على فتح حسابات لدى المصارف بالعملات الأجنبية وإجراء التحويلات الداخلية والخارجية ، وتم إنشاء غرفة مقاصة بالدولار .

٤- تحرير التجارة وإلغاء تراخيص الاستيراد تماما .

٥- استخدام أدوات السياسة النقدية (اذون الخزانة ، عمليات السوق المفتوح ، متطلبات الاحتياطي الإلزامي ، شهادات الإيداع ، التدخل في سوق الصرف الأجنبي)

٦- الاستفادة من برامج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في مجال تقييم النظام المالي FSAP والتقييمات الوقائية Safeguards Assessments of Central Banks

٧- في مجال الشفافية يتم استعراض التطورات النقدية والمصرفية بصفة دورية أمام مجلس الوزراء وتتم موافاة مجلس النواب ومجلس الشورى بالتقارير الدورية

والـردود علـى استفساراتهم وإصـدار العديـد مـن المطبوعـات والنـشرات الأسـبوعية والـشهرية والدوريـة والـسنوية ، وموقـع البنـك المركـزي علـى شـبكة الانترنـت هـو www.centralbank.gov.ye

٨- استخدم البنك المركزي احدث التكنولوجيا في مجال المعلومات ، والتدريب المكثف واستقطاب أكثر من ١٥٠ خريجا جامعيا في مجال المحاسبة والاقتصاد والإحصاء وبتقديرات ممتاز وجيد جدا .

<u>في مجال الاقتصاد الكلي:</u>

١- نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة ٩٧ – ٢٠٠٥ بمتوسط ٤% سنويا .

٢- التضخم ١٢% في عام ٢٠٠٥ وقد تراوح خلال سنوات الإصلاح ما بين ٤-١٣%.

٣- نمو العرض النقدي العريض ١٤% في ٢٠٠٥ وكان في ١٩٩٤ حوالي ٣٥% .

٤- محاصرة عجز الموازنة إلى حوالي ٢% سنويا من GDP .

٥- تحقيق فوائض في الموازين الخارجية في ٢٠٠٥ (الميزان التجاري ١٧٠٠ مليون دولار ١١% من الـ GDP ، الحساب الجاري ٦٣٣ مليون دولار ٤% من الـ GDP ، ميزان المدفوعات ٥٨٤ مليون دولار ٤% من الـGDP).

٦- بناء احتياطيات دولية وصلت في أواخر عام ٢٠٠٥ إلى حوالي ٦,١ مليار دولار تكفي لاستيراد ١٤ شهرا بينما كانت تغطي فقط احتياجات ٣ أشهر في نهاية ١٩٩٥ .

٧- تخفيض المديونية الخارجية من ١١ مليار دولار في نهاية ١٩٩٥ إلى ٥,٢ مليار دولار في نهاية ٢٠٠٥ أي من ١٦٤% من الـ GDP إلى ٣٣% من الـ GDP وكنسبة من صادرات السلع والخدمات انخفضت التزامات خدمة الدين العام الخارجي من ٤٢% في سنة ١٩٩٥ إلى حوالي ٦% في سنة ٢٠٠٥ .

٨- التفاعل الكبير مع الجهود الدولية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .